

لاحدهما والنسك **بقلة حرامه تصي وجوبا**  
 كالواذم صوم سنة معينة فافطر فيها المرض  
 فانه يتصني ما افطر بخلاف ما لو طرأ ذلك  
 قبل حرامه كما هو قهرا ولا عذر مع ذكر حكم  
 الخط والنسيان ومع قولها حرامه من زيادتي  
 فانه مما تقر به لا فصا فيها الوفاة يمنع نحو عذر  
 كسلطان ورب دين لا يقدر على وفائه فلا  
 يجب فصاؤه كما في نسك الاسلام اذا صد  
 عنه في اول سببي الامكان لا يجب فصاؤه  
 وفارق المرض والتأنيبه باختصاصه بجوانب  
 التحليل به من غير شرط بخلاف المذكورات  
**او نذر صلاة او صوم في وقت لم يسه عن فعله**  
 ذلك فيه **فقاله** ولو بعد ركض ومنع نحو  
**عذر قصي** وجوب التعيين الفعل في الوقت  
 والمتبوتة ذلك باختياره وفارق النسك  
 في نحو الفقدان الواجب بالنذر كالتواجب  
 بالشرع وقد تجب الصلاة والصوم مع الغيم  
 فكذلك ما ان بالنذر والنسك لا يجب  
 الاعتماد الاستطاعة فكذلك النذر قاله  
 البغوي

البغوي وغيره قال الزركشي وما ذكره في الصلاة  
 خلاف القياس بل القياس انه يصح كيف  
 امكن في الوقت المعلن ثم يجب القضاء لان  
 ذلك عذر ينادر كافي الواجب بالشرع  
**او نذر هذا سمي** من نذر غيره وعينه  
 في نذره او بوجه **الحرم** كان قال الله على ان نذره  
 هذا النوب او البعير في الحرم او في مكة **لزومه**  
**حتمية** اي الى الحرم نفسه ان لم يعين  
 شيئا منه والى ما عينه منه ان عين  
**ان سمي** عملا بما التزمه ولزومه **صرفة** بعد  
 ذم ما يذم منه **تساوية** التاملين  
 لغرضه والذي يذم منه ما يجزي في الاضحية  
 فان لم يجزي فيها كظهي وصغير ومقبب تصدق  
 به حيا فلو ذبحه تصدق بالجملة وغيره  
 ما نقص لذبحه اما اذا لم يسهل حمله كبقار  
 ورجل ويلزمه حمل ثمنه الى الحرم ويشترط القيمة  
 به حيث وجب التميم فان لم يكن التميم به  
 كذلول فان كانت قيمته في الحرم او محل النذر  
 سواء يجزى بين حمله وبعده بالحرم وبين حمل

في نذر حمله ايضا المكان صح